الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/AWGLCA/2008/6
27 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية
الدورة الثانية
بون، ٢-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

البند ٣ (أ-هـ) من جدول الأعمال المؤقت
التمكين من التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية
عن طريق العمل التعاوني الطويل الأجل من الآن وحتى
عام ٢٠١٢ وما بعده، بتناول جملة أمور منها ما يلي:
رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل
العمل الوطني/الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ
العمل المعزَّز بشأن التكيف
العمل المعزَّز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل
المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه
العمل المعزَّز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق
بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي

موجز للآراء التي أُعرب عنها خلال الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعنِيَ بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بوضع برنامج العمل الممتد سنتين والمطلوب بموجب الفقرة ٧ من خطة عمل بالي

مذكرة مقدمة من الرئيس*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لضيق الوقت المطلوب لإنجازها في صيغتها النهائية بين تاريخ الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية والموعد النهائي لتقديم الوثائق.

موجز

عُقدت الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية في بانكوك، تايلند في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي تلك الدورة، وضعت الأطراف برنامج عمل الفريق. وتناولت الأطراف، بتبادل الآراء بشأن برنامج العمل، جميع عناصر المقرر ١/م أ-١٣ (خطة عمل بالي) وهي: رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل؛ والعمل الوطني/الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ؛ والعمل المعزَّز بشأن التكيف؛ والعمل المعزَّز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ والعمل المعزَّز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي. ودعا الفريق الرئيس إلى إعداد موجز للآراء التي أُعرب عنها في هذا التبادل. وتأتي هذه الوثيقة استجابة لتلك الدعوة.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١ -٣	٤
	ألف- الولاية	١ -٢	٤
	باء - نطاق المذكرة	٣	٤
ثانياً -	الموجز الذي أعده الرئيس	٤ -٦٢	٤
	ألف- رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل	٤ -١١	٤
	باء - العمل الوطني/الدولي المعزز بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ	١٢-٢٧	٥
	جيم- العمل المعزز بشأن التكيف	٢٨-٣٩	٨
	دال - العمل المعزز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه	٤٠-٥٦	٩
	هاء - العمل المعزز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي	٥٧-٦٢	١٢

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- عُقدت الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية في بانكوك بتايلند في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي تلك الدورة، تبادلت الأطراف الآراء في إطار جلسات عامة غير رسمية بشأن وضع برنامج عمل الفريق، حسب الطلب الوارد في المقرر ١/م أ-١٣ (خطة عمل بالي). وترد التوصيات في الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/3، الفقرات ٢١-٢٨. وتناولت الجلسات العامة غير الرسمية جميع عناصر خطة عمل بالي.

٢- ودعا الفريق، في الجلسة نفسها، الرئيس إلى إعداد موجز للآراء التي أُعرب عنها في هذا التبادل[(١)]. واستجابة لتلك الدعوة، أعد الرئيس، بمساعدة الأمانة، هذه الوثيقة التي تحتوي على موجز للآراء التي أُعرِب عنها.

باء – نطاق المذكرة

٣- نُظمت المناقشة في الجلسات العامة غير الرسمية لتشمل العناصر الخمسة لخطة عمل بالي التي سيتناولها الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. وفضلاً عن مناقشة برنامج عمل الفريق، وفقاً لذلك المقرر، اغتنمت الأطراف الفرصة لتبدأ النظر بصورة أولية في العناصر الخمسة. وهذه الوثيقة منظمة في خمسة فروع لتعكس هذا التبادل للآراء بشأن كل عنصر من العناصر.

ثانياً – الموجز الذي أعده الرئيس

ألف – رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل

٤- إن **نطاق** الرؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل ذو أهمية رئيسية للمناقشة بشأن هذا العنصر. وقد قاد تبادل الآراء إلى تفاهم عام بشأن ضرورة أن تشمل هذه الرؤية المشتركة جميع عناصر خطة عمل بالي. وذكّرت الأطراف بالمادة ٢ من الاتفاقية، كما أبرزت ضرورة ترجمة الرؤية المشتركة إلى إجراءات عملية تتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأعرب العديد من الأطراف عن وجهة النظر القائلة بأن أي هدف لخفض الانبعاثات يجري النظر فيه يجب أن يكون واقعياً بل وطموحاً.

٥- وجرى كذلك بحث **طبيعة** الهدف الطويل الأجل. وأشارت بعض الأطراف إلى هذا بأنه هدف غير ملزِم أو هدف تطلعي يمكن أن يكون دليلاً للعمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، في حين شددت أطراف أخرى على الحاجة إلى تحديد هدف ملزم.

---

(١) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/3 ، الفقرة ٢٢.

٦- واقترحت الأطراف أنه ينبغي أن تستند الرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل إلى المعرفة العلمية، وأن تضع في الحسبان التغيرات التقنية والاجتماعية - الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، رأى كثير من الأطراف أن تأسيس الرؤية المشتركة على المعرفة العلمية سيؤدي إلى تطورها بمرور الوقت.

٧- وشدد بعض الأطراف على الحاجة إلى تنفيذ أعمال قصيرة الأجل، وبخاصة فيما يتصل بالتكيف ونشر التكنولوجيا ونقلها. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن خطة عمل بالي أطلقت عملية عمل تعاوني طويل الأجل من الآن وحتى عام ٢٠١٢ وما بعده.

٨- وقاد النظر الأوّلي في الرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل إلى تبادل الآراء بشأن **إمكانية مقارنة الجهود** فيما بين البلدان المتقدمة النمو. وفي حين أن الأطراف تدرك أن البلدان الصناعية يجب أن تتولى الريادة في الجهد المبذول، أشارت بعض الأطراف إلى أن العالم قد تغير منذ اعتماد الاتفاقية، واقترحت ضرورة أخذ الاختلافات في الظروف الوطنية في الاعتبار، بما في ذلك فيما بين البلدان النامية. وأشارت أطراف أخرى إلى استمرار الاختلافات في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإلى هدف خطة عمل بالي وهو التنفيذ الكامل للاتفاقية، وليس إعادة تفسيرها.

٩- وقد أبرز النظر الأولي في هذا العنصر ضرورة أن يؤسس الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية **فهماً عاماً للرؤية المشتركة**، وذلك بغية الوصول إلى نتيجة متفق عليها بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل.

١٠- ورأت بعض الأطراف، تحقيقاً لذلك الغرض، أن ثمة حاجة إلى معلومات علمية إضافية، ولا سيما عن آثار سيناريوهات التثبيت المختلفة على الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة خاصة. واقترحت بعض الأطراف كذلك ضرورة دعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتقديم عرض في دورة مقبلة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية.

١١- ورأت الأطراف كذلك أن ثمة حاجة إلى إجراء تحليل إضافي لسيناريوهات الهدف الطويل الأجل، وتحليل سبل وآليات دعم الإجراءات الطويلة الأجل المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك سيناريوهات التكنولوجيا والتكلفة.

باء - العمل الوطني/الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ

١٢- وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ، أبرز الكثير من الأطراف الحاجة العاجلة إلى التصدي لتغير المناخ، وذكرت تلك الأطراف أن هذا الهدف هو الشغل الشاغل. ومن هذا المنطلق، بدأت الأطراف النظر في **الفقرتين ١(ب)'١' و١(ب)'٢' من خطة عمل بالي**، مشيرة إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

١٣- وفيما يخص نطاق هذه الفقرات، تبادلت الأطراف الآراء بشأن طبيعة الإسهامات المتوخاة من البلدان الأطراف المتقدمة النمو والنامية. وحاجّ بعض الأطراف بأنه في حالة البلدان المتقدمة النمو، يتوخى الأخذ بكل من إجراءات التخفيف وأهداف تحديد وخفض الانبعاثات كمياً. وعبّر بعض الأطراف كذلك عن رأيه بأن هذه

الاعتبارات ينبغي أن تشمل تعريفاً لهدف تحديد وخفض الانبعاثات كمياً للبلدان المتقدمة النمو الأطراف والتي ليست أطرافاً كذلك في بروتوكول كيوتو.

١٤- وفي حالة البلدان النامية، أشار الكثير من الأطراف إلى أنه ينبغي النظر في إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً في سياق التنمية المستدامة، وأن إسهام هذه الأطراف يتوقف على الحصول على التكنولوجيا والتمويل؛ ويمكن تعزيز هذه الإجراءات عن طريق الحوافز الإيجابية. كما أشارت الأطراف إلى أنه يمكن تعزيز الإجراءات، التي تتخذها البلدان النامية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، بوضع الفوائد المشتركة المتوقعة لسياسات وتدابير التنمية المستدامة في الحسبان. ورأت بعض الأطراف أنه ينبغي الاعتراف بالإجراءات التي تتخذها فعلاً البلدان النامية. واقتُرح تقديم ورقة تقنية و/أو عقد حلقة عمل عن إمكانات البلدان النامية المتصلة بالتخفيف من آثار تغير المناخ.

١٥- وفيما يتصل بإجراءات البلدان النامية في مجال التخفيف، سلطت بعض الأطراف الضوء على الإجراءات المتعلقة بإمكانات الطاقة المتجددة وبالكفاءة في استعمال الطاقة، مُقترِحة دعم هذه الإجراءات على نحو خاص بالتكنولوجيا والتمويل والحوافز الإيجابية.

١٦- وقُدم كذلك اقتراح بتحديد أهداف وطنية متوسطة الأجل تتبع نهجاً قاعدياً وتشمل مسألة الكفاءة في استعمال الطاقة على المستوى القطاعي؛ وذُكر أن تحديد هذه الأهداف يمكن أن يشجع كذلك على نقل التكنولوجيا.

١٧- وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض الأطراف إلى الحاجة إلى توضيح مفهومَي "البلدان المتقدمة النمو" و"البلدان النامية" و/أو وضع معايير للتمييز بينهما. واعترضت أطراف أخرى على ذلك.

١٨- وأعرب بعض الأطراف عن الحاجة إلى تمييز النظر في هذا العنصر من خطة عمل بالي عن العمل الذي أنجزه الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وفي هذا الصدد، رأى بعض الأطراف ضرورة أن يركز الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية نظره في جوانب جديدة لإجراءات التخفيف المحددة في خطة عمل بالي، مثل إمكانية مقارنة الجهود؛ ومتطلبات القياس والإبلاغ والتحقق؛ وتحديد إمكانات والتزامات التخفيف بالنسبة إلى الأطراف التي ليست أطرافاً كذلك في بروتوكول كيوتو. واقتُرح تقديم ورقة تقنية وعقد حلقة عمل لتحقيق هذا الغرض.

١٩- وشمل تبادل الآراء بشأن الفقرتين ١(ب)'١' و١(ب)'٢' كذلك **إمكانية مقارنة الجهود**. ورأى الكثير من الأطراف الحاجة إلى مزيد من العمل بشأن هذه المسألة، وأنه ينبغي تنفيذه في مرحلة مبكرة من مراحل عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، وذلك بغية تحقيق فهم مشترك لهذا المفهوم الجديد.

٢٠- وأشار بعض الأطراف إلى أن هذا العمل ينبغي أن يشمل النظر في (١) معايير تعريف إمكانية مقارنة الجهود وضمانها فيما بين الأطراف، و(٢) كيفية وضع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والاختلافات في الظروف الوطنية في الحسبان عند مقارنة الجهود بين مجموعات الأطراف وداخلها. وورد ذكر نمو السكان، والظروف الوطنية، والقدرات المحلية بوصفها جميعاً بارامترات يتعين النظر فيها. وشددت أطراف أخرى على أن مفهوم إمكانية مقارنة الجهود يشير إلى الفقرة ١(ب)'١' ويقتصر على البلدان المتقدمة النمو الأطراف.

٢١- وتسليماً بالحاجة إلى مزيد من العمل لتوضيح مفاهيم **"قابلة للقياس" و"يمكن الإبلاغ عنها" و"يمكن التحقق منها"**، شرعت الأطراف في كيفية النظر في متطلبات القياس والإبلاغ والتحقق في ضوء مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وفي هذا الصدد، رأى الكثير من الأطراف أنه ينبغي أن تكون متطلبات القياس والإبلاغ والتحقق مختلفة اعتماداً على تطبيقها على بلد متقدم النمو أو بلد نام. وفي الحالة الأخيرة، تبادلت الأطراف الآراء بشأن مسألة هل ينبغي أن تكون هذه المتطلبات متعلقة بالإجراءات التي تتخذها الأطراف أم بنتائج تلك الإجراءات؛ وهل ينبغي تطبيق متطلبات القياس والإبلاغ والتحقق وفقاً لإجراءات وطنية أم بموجب نظام دولي.

٢٢- واقترح بعض الأطراف أنشطة محددة في هذا المجال، بما في ذلك الطلب إلى الأطراف تقديم المعلومات وإلى الأمانة إعداد ورقة عن المتطلبات الحالية للإبلاغ والاستعراض بالنسبة لكل من الأطراف المدرجة وغير المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية.

٢٣- وذكّرت الأطراف، في مناقشتها **للفقرة ١(ب)'٣' من خطة عمل بالي**، بالحاجة إلى الاستناد إلى العمل الذي تضطلع به الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية فيما يخص "خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية: نُهج لحفز العمل"[(٢)]. وعلى وجه الخصوص، اقترح بعض الأطراف نهجاً شاملاً لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتردي الغابات في البلدان النامية، وللحفاظ على الغابات وإدارتها على نحو مستدام؛ كما حدد مسألتين تتطلبان مزيداً من النظر هما: السياسات والحوافز، والدعم المالي والآليات.

٢٤- وتبادلت الأطراف كذلك الآراء، في نظرها الأولي لعنصر العمل الوطني/الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ، بشأن الفقرة **١(ب)'٤' من خطة عمل بالي**. وشدد بعض الأطراف على أن هذا العنصر من خطة عمل بالي ينبغي فهمه في سياق الفقرة ١(ج) من المادة ٤ من الاتفاقية. وفضلاً عن ذلك، رأى بعض الأطراف أن النظر في الفقرة ١(ب)'٤' لا ينبغي أن يشكل أساساً للمقترحات المتعلقة بالتزامات التخفيف القطاعية، أو بالمعايير الدولية للتكنولوجيا، أو أي مقترح آخر غير ذي صلة بتغير المناخ، وبخاصة عن المسائل المتصلة بالقدرة التنافسية. ورأت أطراف أخرى أن الفقرة ١(ج) من المادة ٤ من الاتفاقية كانت تُفسر بطريقة مقيِّدَة في المناقشات، وجادلت بأن النُهج القطاعية يمكن أن تمكّن البلدان من تحديد أهداف طموحة فيما يخص خفض الانبعاثات، بينما تظل مكملة للأهداف الوطنية. كما أُشير إلى أن النُهج القطاعية من شأنها أن تشجع على نقل التكنولوجيا، وتساعد في تنفيذ عملية التخفيف، وتعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

٢٥- ورأى بعض الأطراف الحاجة إلى مزيد من العمل فيما يخص هذا العنصر من خطة عمل بالي، وأوصى بتحليل ومناقشة النُهج القطاعية المختلفة. واعترضت أطراف أخرى على هذا الرأي.

٢٦- وعلاوة على ذلك، اقترح بعض الأطراف تنظيم حلقة عمل عن النُهج القطاعية في مجالي الطيران الدولي والنقل البحري.

---

(٢) المقرر ٢/م أ-١٣، الفقرة ٧.

٢٧- وأخيراً، اقتُرح، بشأن **الفقرة ١(ب)'٦' من خطة عمل بالي**، الأخذ بنهج شامل للنظر في نتائج تدابير الاستجابة. واقترح بعض الأطراف على وجه الخصوص استكشاف نتائج و/أو آثار تدابير الاستجابة في بعض المجالات الناشئة واقُترح لهذا الغرض تنظيم حلقة عمل.

جيم - العمل المعزَّز بشأن التكيف

٢٨- أكدت الآراء التي تبادلتها الأطراف، فيما يخص العمل المعزَّز بشأن التكيف، أهمية التكيف مع تغير المناخ، كما أكدت أن الالتزام السياسي بالتكيف في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن يلقى المستوى نفسه من الاهتمام الذي تحظى به مسألة تخفيف آثار تغير المناخ. وتسليماً بهذه الحاجة الملحة، دعت الأطراف إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن التكيف، وفقاً للفقرة ١ من خطة عمل بالي.

٢٩- وأعربت الأطراف كذلك عن قلقها إزاء ما وصفته بالنهج المجزأ الحالي لعملية التكيف، فضلاً عن تجزئة التمويل المتاح داخل عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخارجها. وفي هذا الصدد، شددت الأطراف على الحاجة إلى ضمان وضع برنامج عمل منظم للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل فيما يخص عملية التكيف، بما لا يكرر العمل الذي يجري الاضطلاع به في إطار عملية الاتفاقية بل يبنى عليه. واقتُرحت ورقة معلومات عن هذه المسألة.

٣٠- وأشارت الأطراف إلى ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الحاجات العاجلة والفورية للبلدان النامية المعرَّضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك مراعاة احتياجات البلدان الأفريقية المنكوبة بالفيضانات والجفاف والتصحر، حسبما ورد في خطة عمل بالي.

٣١- وفيما يتصل **بالفقرة ١(ج)'١' من خطة عمل بالي**، أشار بعض الأطراف إلى الحاجة إلى عمل إضافي لتحديد أولويات العمل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ من أجل دعم البلدان النامية. وأُشير إلى أن الكثير من هذا العمل يمكن أن تكون له فوائد مشتركة تسهم في التنمية المستدامة. واقترحت الأطراف، لهذا الغرض، إجراء عملية حصر للمنجزات تشمل الآتي: تقييم تقني للاحتياجات؛ وتحديد تكلفة التكيف بالنسبة لأشد البلدان تأثراً، بما في ذلك تكاليف عدم اتخاذ إجراء بشأن التكيف؛ وتقييم أنشطة التكيف التي يجري تنفيذها والمخطط لها، والتي يمكن أن تساعد في تحديد المتطلبات من التمويل والتكنولوجيا.

٣٢- وقد سُلط الضوء على أن أقل البلدان نمواً قد حددت بالفعل احتياجاتها وشواغلها الفورية في برامج عملها الوطنية للتكيف. ونظراً للأهمية المعروفة لوضع برامج العمل الوطنية للتكيف، اقتُرح أن تستخدم البلدان النامية الأخرى عملية مشابهة لهذه البرامج من أجل تحديد احتياجاتها الخاصة بالتكيف. وفضلاً عن ذلك، رأت الأطراف أن نتائج برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه، وحلقات العمل الإقليمية المنفذة بموجب المقرر ١/م أ-١٠ ستساهم كذلك في تحديد الاحتياجات في مجال تقييم التكيف وتنفيذ العمل المتصل بذلك.

٣٣- واعتبر الكثير من الأطراف أن التنمية المستدامة هي أفضل أشكال التكيف مع تغير المناخ، وأن هذا التكيف ينبغي أن يُدمج في التخطيط على جميع المستويات - الإقليمية والوطنية والمحلية - وأن يُنظر إليه في سياق الحد من الفقر، ومن مخاطر الكوارث، والتخطيط على مستوى القطاعات.

٣٤- وأدرجت الأطراف، في مناقشتها لهذه المسائل، آراءها بشأن الفقرتين **الفرعيتين ١(د) و(هـ) من خطة عمل بالي**. ونتيجة لذلك، وفي ضوء الاحتياجات المالية والتكنولوجية المحتملة لعملية التكيف، ذُكر أن المستويات الحالية للتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ليست كافية.

٣٥- وأُشير، على وجه الخصوص، إلى الحاجة إلى العمل الدولي بشأن التمويل للمساعدة في تنفيذ خطط التكيف؛ وتحديداً، لتبسيط وتعزيز مسألة الحصول على فرص التمويل القائمة، ولرفع مستوى الدعم المالي المتاح لعملية التكيف. ودعا الكثير من الأطراف إلى نهج متماسك لتمويل برامج التكيف وتبسيط إجراءات التمويل الحالي والمستقبلي من أجل تعزيز إمكانية الحصول عليه.

٣٦- وبالإضافة إلى ذلك، رأى الكثير من الأطراف أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل جديد ومبتكر يمكن أن يشمل تمديد رسوم التكيف لتشمل جميع آليات المرونة بموجب بروتوكول كيوتو، فضلاً عن إنشاء أدوات مالية أخرى.

٣٧- واقترحت الأطراف تقديم أوراق تقنية، وتوجيه نداءات لتقديم إسهامات، وتنظيم حلقات عمل عن هذا العنصر، بوصفها أنشطة محتملة لبرنامج عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل. وأشار بعض الأطراف إلى أنه يرحب بآراء الجهات الممولة، وبخاصة فيما يتصل بإنشاء آليات تمويل مبتكرة.

٣٨- واقترح بعض الأطراف، كمقترح عملي، إنشاء صندوق للتكيف في إطار الاتفاقية، تُعد له ورقة تقنية ويُدعى الأطراف إلى تقديم آرائها بشأنها. كما اقتُرح التفاوض بشأن بروتوكول خاص بالتكيف.

٣٩- وفيما يخص **الفقرتين ١(ج)'٢' و'٣' من خطة عمل بالي**، أُشير كذلك إلى الحاجة إلى خيارات تأمين مبتكرة. واقترحت الأطراف، في سياق تطوير برنامج العمل، إدراج حلقة عمل عن التأمين، وإدارة المخاطر، وأدوات الحد من المخاطر تشجع على التأقلم لتغير المناخ، ودعت الجهات الممولة إلى تقديم آرائها في هذا الصدد.

دال - العمل المعزَّز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

٤٠- أبرزت الأطراف، في أثناء تبادلها الآراء بشأن العنصر الرابع من خطة عمل بالي (الفقرة ١(د))، أهمية التكنولوجيا والتمويل اللذين يشكلان الأساس للعمل المعزَّز بشأن التخفيف والتكيف، وأشارت إلى ما يجرى حالياً من نظر في مسائل التكنولوجيا في عملية الاتفاقية. ولتلافي الازدواج، ولتركيز عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، اقتُرح عمل حصر فوري للعمل ذي الصلة الجاري بموجب الاتفاقية، بما في ذلك ما يخص الآتي: استعراض تنفيذ الفقرتين ٥ و١(ج) من المادة ٤؛ عمل فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا المتصل بتطوير مجموعة من مؤشرات الأداء لاستعراض فعالية تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وتحديد مصادر ووسائل التمويل وتقييمها وتحليلها فيما يتصل بتطوير ونقل التكنولوجيا؛ والاستراتيجية الطويلة الأجل لفريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا لما بعد ٢٠١٢، بما في ذلك النُهج القطاعية.

٤١- وجرت كذلك مناقشة الحاجة إلى تطوير رؤية مشتركة لتطوير التكنولوجيات ونقلها. وشملت المقترحات بشأن ما ينبغي أن تشمله هذه الرؤية ما يلي: مشاركة البلدان النامية في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا؛

المكافآت للأطراف ولأنشطة الأعمال التي تنقل التكنولوجيات؛ والنظر في مسألة التطوير التكنولوجي في المناقشات بشأن الأهداف الطويلة الأجل؛ وتقييم فعالية التكنولوجيات الموجودة وصلتها بالالتزامات المستقبلية الخاصة بخفض انبعاثات غاز الدفيئة وتكاليف التكنولوجيات الضرورية لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات؛ والنظر في الروابط بين الحصول على التكنولوجيا والتمويل من جهة، والعمل المتصل بالتخفيف من جهة أخرى، في البلدان النامية.

٤٢- وفي هذا الصدد رأت الأطراف أن هناك حاجة إلى توضيح مفاهيم "قابلة للقياس" و"يمكن الإبلاغ عنها" و"يمكن التحقق منها" في سياق الفقرتين ١(د) و١(ب)'٢' من خطة عمل بالي.

٤٣- وفيما يتصل **بالفقرة ١(د)'١' من خطة عمل بالي**، تبادلت الأطراف وجهات النظر بشأن توفير التمويل والحوافز لتعزيز عملية تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية، فضلاً عن المعوقات التي تعترض ذلك. وناقشت الأطراف الصلة بين هذه المسائل وتلك المتصلة بالعمل المعزَّز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف والتعاون التكنولوجي، حسبما ورد في الفقرة ١(هـ) من خطة عمل بالي.

٤٤- وأعربت أطراف كثيرة عن القلق إزاء المستوى الحالي لتمويل تطوير التكنولوجيات ونقلها، وأكدت على أهمية آليات التمويل المبتكرة والحوافز للمكافأة على تطوير التكنولوجيات ونقلها. واقترحت عدة أطراف إنشاء صندوق متعدد الأطراف في إطار الاتفاقية بمساهمات من البلدان المتقدمة يمكن التنبؤ بها وجدولتها، وإنشاء هيكل إدارة شفاف وشامل. وسلطت أطراف أخرى الضوء على تجربتها الإيجابية مع الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، ودعت إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي قيل إنها توفر مصدر تمويل متوقعاً للتكنولوجيا.

٤٥- وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض الأطراف إلى التقرير المرتقب المقدم من فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا عن تحديد وتحليل الموارد المالية الموجودة والجديدة والمحتملة، والوسائل المناسبة لتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها وتعميمها ونقلها في البلدان النامية[٣]. واقتُرح أن ينظر الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية في هذا التقرير، وأن تُنظم حلقة عمل عن التمويل المبتكر والمستدام.

٤٦- وتبادلت الأطراف الآراء كذلك بشأن **الحوافز الإيجابية**، بما فيها حوافز السوق، للاستثمار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. كما اقتُرح عقد حلقة عمل عن هذا الموضوع.

٤٧- وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الأطراف على دور سوق الكربون، وآليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، وبيئة استثمار يمكن التنبؤ بها. كما شددت على أهمية الأدوات الموجودة، وتحديداً آلية التنمية النظيفة التي ذُكر أنها بحاجة إلى تحسين كي تحقق إمكاناتها الكاملة في نقل التكنولوجيا.

٤٨- وحدد العديد من الأطراف حقوق الملكية الفكرية بوصفها حاجزاً أمام نقل التكنولوجيا بحاجة إلى مزيد من النظر. واقتُرحت عدة حلول ممكنة منها ما يلي: تنظيم نظام براءات الاختراع لتحقيق توازن بين مكافأة الابتكار التكنولوجي وتحقيق منفعة عامة مشتركة؛ إزالة الحواجز التي تعترض سبيل الوصول إلى التكنولوجيات للاستعمال

---

(٣) FCCC/SBSTA/2008/INF.2.

العام؛ وتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيات النظيفة بمنح تراخيص إلزامية لهذه التكنولوجيات. وحددت أطراف أخرى حماية حقوق الملكية الفكرية بوصفها عاملاً أساسياً لتشجيع ومكافأة الابتكار التكنولوجي وتعزيز التنافس التكنولوجي. كما أُشير إلى أن الاتفاقية يمكن أن تحفز العمل على خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام تدفق التكنولوجيات المراعية للمناخ. واقترح العديد من الأطراف كذلك توجيه نداء لتقديم الآراء بشأن هذه المسألة بغية تطوير فهم مشترك لدور حقوق الملكية الفكرية.

٤٩- وعلاوة على ذلك، وفيما يتصل بالفقرة ١(ب)'٢' من خطة عمل بالي، حددت الأطراف الحاجة إلى توضيح **مفهوم ونطاق القياس والإبلاغ والتحقق** وأوصت بأن يكون العمل المقبل لفريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا، الخاص بمؤشرات أداء نقل التكنولوجيا، بمثابة مدخلات لعمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية.

٥٠- وتبادلت الأطراف الآراء، كجزء من نظرها في **الفقرة ١(د)'٢' من خطة عمل بالي**، بشأن **نشر التكنولوجيات**، بما في ذلك: وضع معايير دولية موحدة للكفاءة في استعمال الطاقة؛ وبرامج لتقديم المساعدة المالية للبلدان النامية بغرض الإنهاء التدريجي للتكنولوجيات القديمة و/أو إدخال تكنولوجيا جديدة قائمة على الكفاءة في استعمال الطاقة أو معايير الأداء؛ ومواصلة وتعزيز تشاطر المعلومات ورفع مستوى الوعي؛ والنهوض بالقدرة الوطنية على استيعاب التكنولوجيا.

٥١- وفيما يخص **تعميم التكنولوجيات**، شملت المقترحات المقدمة ليركز عليها الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، تعزيز المساعدة التقنية والتمويل لتنفيذ السياسات والتدابير التكنولوجية دعماً للاحتياجات التكنولوجية حسب أولويتها؛ وإعداد برامج كاملة لتقديم حوافز للبلدان بغية تطوير استراتيجيات وخطط وأهداف استثمار وطنية مناسبة والالتزام بها؛ والتعاون الدولي في مجال مشاريع تعميم التكنولوجيا. وأشارت الأطراف إلى أن هذا سيتطلب تحديد أفضل الممارسات في مجال التكنولوجيا وتشاطرها بين القطاعات ذات الصلة.

٥٢- وعلاوة على ذلك، اقترحت بعض الأطراف تنظيم عروض داعمة للتكنولوجيات الجديدة. وشملت الخيارات التي نوقشت المحافل الدولية للتعاون بشأن خرائط الطريق التكنولوجية وتنفيذها.

٥٣- وبالإضافة إلى ذلك، شددت الأطراف على الدور الهام لمسألة **بناء القدرات** في عملية نقل التكنولوجيا، مع مراعاة الظروف الوطنية.

٥٤- وفي سياق العمل بشأن **تطوير التكنولوجيا ونقلها**، تبادلت الأطراف الآراء بشأن البحث والتطوير (**الفقرة ١(د)'٣' من خطة عمل بالي**)، بما في ذلك البحث والتطوير التعاونيان بين شركات القطاع الخاص، وتقييم الإسهام المحتمل للنظم الوطنية للابتكار، وتحديد خيارات التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب بشأن البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا، وتحديد آليات دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٥٥- وأخيراً، أشار العديد من الأطراف إلى المجالات التي تحتاج مزيداً من العمل، مثل: دور الحكومات في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات التي تملكها القطاعات الخاصة؛ والتعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب،

والتعاون الثلاثي في مجال التكنولوجيا؛ والتكنولوجيات المحلية؛ وكيفية تلبية النُهج للاحتياجات والظروف المختلفة؛ وما هي الأنشطة والآليات والأدوات الموجودة للتعاون الدولي في مجال التكنولوجيا؛ وتصميم آليات وأدوات، بما في ذلك للقطاعات الأقل استجابة للنُهج القائمة على السوق؛ وتناول المسائل المتصلة بالقدرة التنافسية الاقتصادية.

٥٦- وأشار بعض الأطراف إلى الفقرتين ١(ب)'٧' و١(ج)'٥' من خطة عمل بالي، وذكر أنه يمكن تحقيق مزيد من التقدم فيما يخص هذا العنصر بتعزيز **دور الاتفاقية الحفاز** في تشجيع الهيئات المتعددة الأطراف، والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، استناداً إلى التآزر بين الأنشطة والعمليات، كوسيلة لدعم التخفيف والتكيف على نحو متماسك ومتكامل.

هاء - العمل المعزَّز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي

٥٧- اعتبر العديد من الأطراف أن العمل المعزَّز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي (الفقرة ١(هـ) من خطة عمل بالي) مرتبط بالجوانب الأخرى للفقرة ١ من الخطة. وعليه تم تبادل الآراء المتعلقة بهذه الفقرة الفرعية في أثناء مناقشة العناصر الأخرى لخطة عمل بالي وأُدرجت في الفروع الخاصة بها من هذا التقرير.

٥٨- ومع ذلك، فقد تبودلت آراء محددة بشأن **الفقرة ١(هـ)'١'**، فقد أعرب بعض الأطراف عن الحاجة إلى تحديد الموارد لرفع مستوى التمويل وأدوات زيادته، وإلى دراسة العمل الجاري للوكالات المتعددة الأطراف المتصل بهذا السياق. واقترح بعض الأطراف إنشاء صندوق للتكيف في إطار الاتفاقية. كما أعربت أطراف أخرى عن قلقها إزاء القصور الواضح لصندوق التكيف الموجود والحاجة إلى تعزيز إدارته. واقترح أحد الأطراف إنشاء صندوق متعدد الأطراف يعنى بتغير المناخ. واقترح طرف آخر تمويل صندوق عن طريق مساهمة البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٠,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

٥٩- وأشارت عدة أطراف إلى الورقة التي أعدتها الأمانة عن الاستثمار والتدفقات المالية للتصدي لتغير المناخ[٤]، واقترحت تحديثها وتحليلها في حلقة عمل. وشددت أطراف أخرى على أن الورقة تفتقر إلى تحليل للشروط القائمة للحصول على التدفقات المالية.

٦٠- وفيما يخص الحوافز للعمل المتصل بالتخفيف والتكيف (**الفقرتان ١(هـ)'٢' و'٤' من خطة عمل بالي**)، شددت الأطراف على أنه في حين أن آليات السوق ضرورية لإشراك القطاع الخاص، فإن ثمة حاجة إلى حوافز إيجابية لإشراك القطاع العام في تطوير سياسات وتدابير وافية.

- - - - -

(٤) <http://unfccc.int/resource/docs/publications/financial_flows.pdf>.